

بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

تلقينه

الباحثة الاقتصادية السيدة/ هيام خالد الفصّام

في الجمعية العامة للدورة الـ 72
البند 73 "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة"

الأمم المتحدة – نيويورك

الجمعة 8 ديسمبر 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

يسر وفد بلادي المشاركة في بند "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية
والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، إنطلاقاً من إيمان دولة الكويت
الراسخ بأهمية تقدير كل من يقدم يد العون والمساعدات الإغاثية
والإنسانية، وإيمان بلادي التي عرفت منذ نشأتها بحب العمل الخيري،
فقد أضحت معالم السياسة الخارجية للبلاد ما يمكن تسميته بـ
"الدبلوماسية الإنسانية".

وتأكيداً لما دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها
المعنية وتقريرها بحماية العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية
وموظفي الأمم المتحدة الآخرين والمنظمات غير الحكومية، فإننا نؤكد
على أهمية العمل على هذه المسؤولية الجماعية التي تقع على عاتق
المجتمع الدولي وفقاً للصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

كما نعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا لمعالي رئيس الجمعية العامة
السيد/ ميروسلاف لاجاك، على دعمه ومساندته في مجالات المساعدة
الإنسانية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن.

السيد الرئيس،

تجدد دولة الكويت تأكيدها على أهمية تعزيز وتنسيق المساعدات الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث والأزمات الى المناطق المنكوبة على وجه السرعة، وإنقاذ حياة الأرواح المهددة، خصوصاً وأنا اليوم نشهد تزايد الصراعات والكوارث حول العالم، الأمر الذي يستوجب الشراكة الدولية وتفعيل جهودها الموحدة.

وانطلاقاً من إيمان دولة الكويت بأهمية هذا الجانب، وتجسيداً لتعاونها التام في تنمية الروابط الإنسانية بين جميع الدول في مجال الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية، والظروف الطارئة وأخذ في الاعتبار المعوقات والصعوبات التي قد تعترض وصول فرق ومواد الإغاثة للضحايا، والتصدي لها على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، فقد قامت بلادي في عام 1989 بالموافقة على "إتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة"، وفي عام 2016 كذلك تمت الموافقة على "الإتفاقية المعدلة للتعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة"، وتنص مواد الإتفاقيتين على ما يلي:

1. إعفاء مواد الإغاثة من الرسوم الجمركية وأية رسوم أو ضرائب أخرى لمواد الإغاثة المرسلّة إلى الدول المنكوبة في مراكز الحدود الجوية والبرية والبحرية؛
2. إحترام القوانين والنظم الوطنية، والتعاون الفني فيما بين الدول الأطراف مع المنظمات العربية المتخصصة في مجال إدارة ومواجهة الكوارث؛
3. تنظيم وتسهيل الإجراءات المتعلقة وتنسيق أعمال الإغاثة، والإستجابة السريعة والفورية لنقل الخبراء المختصين والأشخاص المشاركين لتقديم المساعدات والمعدات من وإلى أراضي الدول الأطراف المتضررة وتسهيل عبور الحدود؛
4. منح كافة وسائل النقل المدنية والعسكرية الوطنية التراخيص والتسهيلات اللازمة لزيادة عدد رحلاتها بما في ذلك حق المرور والهبوط والرسو عبر أراضي وأجواء وموانئ الدول الأطراف، ليتسنى نقل مواد الإغاثة إلى الجهات المنكوبة بأقصى سرعة ممكنة.

وفي الختام، يتقدّم وفد دولة الكويت بالشكر لموظفي الأمم المتحدة
والعاملين في تقديم المساعدات الإنسانية على جهودهم الحثيثة في تنفيذ
أنشطتهم الإنسانية، كما نتطلع إلى تحقيق عالم يتسم باستجابة إنسانية
ذات كفاءة وفعالية لمواجهة التحديات المتغيرة.

ولكم منا جزيل الشكر يا سيد الرئيس.